

المقاربة الرقمية كآلية لإدارة الأزمات البيداغوجية: دراسة في مواصلة استمرارية التمدرس والتدابير الاستثنائية لجائحة كورونا في الجزائر

The digital approach as a mechanism for managing pedagogical crises: A study on reconciling the continuity of schooling with the exceptional measures of the Coronavirus pandemic in Algeria

أ.د. دحمان نوال - جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) ، dr.dahmanenawel@gmail.com

تاريخ القبول : 28-05-2026

تاريخ الارسال : 22-05-2026

ملخص:

تمحورت هذه الدراسة حول الدور الإستراتيجي الذي لعبته تكنولوجيا الرقمنة في قطاع التربية والتعليم العالي بالجزائر كأداة بيداغوجية وتنظيمية لإحداث التوازن المطلوب بين حتمية استمرار الفعل التعليمي والالتزام بالتدابير الاستثنائية المفروضة إبان جائحة كورونا (كوفيد-19). وتسعى الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المقومات الأساسية التي استندت إليها المنظومة التعليمية الجزائرية لضمان الحق في التعليم كأحد الحقوق الإنسانية الجوهرية غير القابلة للإنكار، وذلك من خلال الانتقال الفوري نحو الفضاءات الافتراضية سداً للفجوة التي خلفها تعليق التعليم الوجاهي. كما تبحث الدراسة في جملة من العراقيل والرهانات البنيوية واللوجستية والبشرية التي واجهت هذا التحول الرقمي المفاجئ، منتهيةً بطرح حزمة من التوصيات لترقية جودة التعليم الافتراضي.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، الاستمرارية البيداغوجية، جائحة كورونا، الحق في التعليم، المنظومة التعليمية

Abstract:

This study focused on the strategic role of digital technology in the Algerian education and higher education sector as a pedagogical and organizational tool for striking the necessary balance between the imperative of continuing education and adherence to the exceptional measures imposed during the COVID-19 pandemic. The research paper aims to highlight the fundamental pillars upon which the Algerian education system relied to guarantee the right to education as an inalienable and fundamental human right, through the immediate transition to virtual spaces to bridge the gap left by the suspension of in-person learning.

Keywords: Digitalization, pedagogical continuity, the Coronavirus pandemic, the right to education, the education system

1. مقدمة:

يتبوأ العلم والتحصيل المعرفي مكانة حيوية مقدسة في الوجدان الإسلامي منذ نزول الوحي وبداية إشراق الرسالة المحمدية، حيث شكلت المعرفة بوابة النهوض الحضاري التي استوعب من خلالها الأسلاف علوم العصر وقدموا للبشرية إرثاً علمياً متطوراً وضع اللبنة الأساسية للعلوم المعاصرة وبناء المجتمعات وتطورها وتقدمها. وثبتت القراءات التاريخية لتجارب الأمم أن بوابات التعليم هي الحصن المنيع للشعوب من الانزلاق في مستنقعات الجهل والنزاعات، مما جعل هذا الحق ينال حماية دستورية وطنية شاملة، موازاة مع الصكوك والاتفاقيات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي جعلت من التعليم ركيزة أساسية لا غنى عنها.

وفي السياق الوطني، أولت الدولة الجزائرية منذ استرجاع السيادة الوطنية عام 1962 اهتماماً بالغاً بقطاع التربية والتكوين، واعتبرته المنطلق الأساسي لبناء جيل متشبع بالقيم الوطنية ومسلح بالعلوم لتجاوز مخلفات الفترة الاستعمارية الطويلة التي نشرت الأمية؛ فعملت الدولة على كفالة هذا الحق وتنظيمه عبر مختلف الأطوار الدراسية وصولاً إلى التعليم الجامعي. بيد أن المنظومة التعليمية واجهت مع مطلع عام 2020 محكاً غير مسبوق إثر تفشي جائحة كورونا العالمية، مما اضطر السلطات العمومية لإقرار تدابير وقائية صارمة لحفظ الصحة العامة، كان على رأسها تعليق الدراسة وإغلاق المؤسسات التعليمية نظراً لبيئتها المكتظة المساعدة على انتقال العدوى.

إن هذا الوضع المعقد فرض على صناع القرار البحث السريع عن بدائل بيداغوجية تضمن التوازن بين مكافحة الوباء من جهة، واستمرار المرفق العام للتعليم من جهة أخرى، فكان الخيار الحتمي هو الانفتاح على هندسة التعليم عن بُعد وتفعيل الأرضيات الرقمية. ورغم الإسهام الإيجابي لهذه الآلية التكنولوجية في إدارة الأزمة، إلا أنها كشفت عن تحديات وعيوب بنيوية تتعلق بجهازية البنية التحتية وكفاءة العنصر البشري. ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي :

إلى أي مدى استطاعت جهود الرقمنة في الجزائر كفالة استمرارية الفعل التعليمي والاستجابة للمتطلبات البيداغوجية إبان الجائحة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال أداة تحليل المضمون لتفكيك النصوص القانونية المنظمة، وفق خطة مقسمة إلى محورين:

يدرس الأول الحق في التعليم في سياق الجائحة وإطاره القانوني، بينما يحلل الثاني جهود الرقمنة وتحدياتها في قطاعي التربية والتعليم العالي.

أولاً: التأصيل القانوني للحق في التعليم وأثر الجائحة على المنظومة الجزائرية

1. الإطار الدستوري والتشريعي للتعليم بالجزائر

أحاط المؤسس الدستوري والتشريعي الجزائري قطاع التعليم بعناية فائقة عبر مختلف المحطات السياسية، حيث حظي بتنظيم صارم وتخصيص ميزانيات ضخمة تعكس مكانته الإستراتيجية، ورغم الصعوبات التي واجهت الدولة غداة الاستقلال والمتمثلة في ندرة الهياكل التحتية والارتفاع الحاد في نسب الأمية، إلا أن الجزائر سارعت لافتتاح المدارس والاستعانة ببعثات تدريسية من الدول الشقيقة (لا سيما العربية) لضمان انطلاق الموسم الدراسي.

وقد أرسيت المنظومة الدستورية مبادئ جوهرية لم تُجد عنها السياسة التعليمية، وتتمثل في الآتي:

دستور 1963: أقر في مادته العاشرة مبدأ مجانية التعليم، وجعله في المادة 18 إجبارياً وقائماً على عدم التمييز، بهدف صياغة وعي ديمقراطي متحرر يحترم حقوق الإنسان ويستنكر الاستعمار والتمييز .

ميثاق الجزائر 1964: اعتبر التعليم "واجب الدولة الأول"، وشدد على مكافحة الجهل وتعبئة الطاقات المادية والبشرية للقضاء على الأمية وتوفير التمدرس الفوري والشامل لجميع الأطفال والعمال في المدن والأرياف .

الميثاق الوطني ودستور 1976: تم إدراج الرفع من مستوى التكوين العلمي والتكنولوجي كأحد الأهداف الكبرى للثورة الثقافية (المادة 19)، كما أكدت المادة 66 على كفالة الحق في التعلم ومجانيته وإلزاميته في المرحلة الأساسية، مع تكريس احتكار الدولة للمنظومة التعليمية .

دستور 1989 ودستور 1996: تم توسيع نطاق المادة الدستورية بكفالة الحق في التعليم "للجميع" دون الاختصار على مصطلح المواطن، تماشياً مع انضمام الجزائر للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناهض للتمييز .

التعديلات الدستورية اللاحقة (2002 - 2016 - 2020): شهد التعديل الدستوري لعام 2002 قفزة نوعية بدسرة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها ، في حين أضاف تعديل 2016 مصطلح التعليم "العمومي" المجاني تزامناً مع فتح المجال للاستثمار الخاص. وجاءت المادة 65 من دستور 2020 لتشدّد على حياد المؤسسات التربوية وحمايتها من التأثيرات السياسية والأيدولوجية.

أما على الصعيد التشريعي، فقد شكل الأمر رقم 76-35 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين حجر الزاوية للمنظومة التربوية؛ إذ حدد سن الإلزامية التعليمية من 6 إلى 16 سنة (وهو ما نظمه المرسوم 76-66 عبر فرض عقوبات وغرامات على الأولياء المخالفين). كما كرّس الأمر مبدأ المجانية وضمان توفير اللوازم المدرسية بأقل تكلفة (المرسوم 76-67)، موجهاً رسالة النظام التربوي نحو قيم الأصالة العربية الإسلامية والمبادئ المشتركة لحقوق الإنسان. وفي مرحلة لاحقة، تم إصدار الأمر 03-09 لتعديل المنظومة وتكييفها مع متطلبات العولمة، حيث تم رسمياً إدراج الأمازيغية كلغة وطنية ومادة تعليمية في البرامج الدراسية، موازاة مع السماح للخواص بفتح مدارس شرط الالتزام بالبرامج الرسمية للوزارة الوصية. وتوّج هذا المسار بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 الذي رسخ قيم نوفمبر والمواطنة، وأفرد أحكاماً متميزة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة التزاماً بالاتفاقية الدولية المبرمة سنة 2009.

2. التداعيات الوبائية لانتشار وباء كوفيد-19

أبرز التطور الوبائي المتسارع لفيروس كورونا ضغوطاً حادة على الأنساق التعليمية عبر العالم، متسبباً في أضخم انقطاع دراسي في التاريخ المعاصر طال حوالي 1.6 مليار متعلم في أكثر من 190 دولة. وفي الجزائر، وبناءً على المعطيات الطبية لمنظمة الصحة العالمية التي أكدت سرعة انتشار الفيروس عبر الرذاذ والتجمعات المكتظة، أصدر رئيس الجمهورية في 12 مارس 2020 قراراً يقضي بالتعليق الفوري للدراسة في الأطوار الثلاثة ومؤسسات التكوين المهني. ونظراً لاستمرار تدهور الوضع الصحي والضغط الممارس من التكتلات النقابية وجمعيات أولياء التلاميذ، تم تمديد الإغلاق ليعلن إنهاء الموسم الدراسي رسمياً في المؤسسات العمومية والخاصة ومراكز محو الأمية والمدارس القرآنية.

وقد ترتب على هذا الوضع الاستثنائي اتخاذ إجراءات بيداغوجية وإدارية طارئة لتفادي الجمود التام، ومن أبرزها:

تطهير وتعقيم المنشآت: تفعيل بروتوكولات النظافة الصحية الصارمة داخل المؤسسات وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 20-69.

تعديل منظومة الانتقال والامتحانات: إلغاء امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي واحتساب معدل الفصلين الأول والثاني للمرور نحو الطور المتوسط. وجعل امتحان شهادة التعليم المتوسط اختياريًا مع خفض معدل النجاح إلى 9 من 20. وتأجيل امتحانات البكالوريا إلى شهر سبتمبر مع حصر المواضيع في الدروس التي تلقاها التلاميذ حضورياً.

إجراءات التعليم العالي: أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمات صارمة في 15 مارس 2020 تقضي بالإلغاء الفوري لكافة أشكال الحركة الأكاديمية نحو الخارج للطلبة والأساتذة، ووقف استقبال الوفود الأجنبية لمنع تفشي العدوى داخل الحرم الجامعي والإقامات. كما تم إلغاء مناقشات مذكرات الماستر العلنية والامتحانات الاستدراكية والاكتفاء بالتقييم الداخلي للمذكرة وتأجيل بقية الاستحقاقات إلى شهر سبتمبر.

ثانياً: الاستراتيجية الرقمية للتعليم وآفاقها التكنولوجية في ظل البيئة الراهنة

1. آليات رقمنة قطاع التربية والتعليم أمام التوصيات الدولية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومنظمة "اليونسكو" الداعية إلى ضرورة تكثيف التوظيف التكنولوجي للحيلولة دون تفاقم الأضرار البيداغوجية الناجمة عن غلق المدارس ، بادرت وزارة التربية الوطنية بالجزائر إلى اتخاذ حزمة من التدابير لضمان الاستمرارية التعليمية عبر الوسائط الرقمية، وتمثلت هذه الجهود في: إطلاق برنامج "مفاتيح النجاح" عبر شاشات التلفزيون العمومي، والموجه خصيصاً لتلاميذ الأقسام النهائية المقبلين على الامتحانات الوطنية. بث مضامين ومقررات دراسية عبر قنوات "اليوتيوب" من خلال منصات إلكترونية تابعة للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بُعد وبإشراف أساتذة متخصصين. استحداث وإطلاق القناة التلفزيونية السابعة ("قناة المعرفة") كفضاء إعلامي وبيداغوجي مخصص حصرياً لتقديم دروس الدعم والتعليم الافتراضي. وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوات، إلا أن القراءة النقدية للحصيلة توضح أن هذه البرامج الرقمية انحصرت في الأطوار النهائية (الخامس ابتدائي، الرابعة متوسط، الثالثة ثانوي)؛ الأمر الذي تسبب في حرمان شرائح واسعة من تلاميذ الأقسام الأخرى من استيفاء حقهم الكامل في التعليم، مما أثر سلباً على مستواهم التحصيلي العام وقدرتهم الاستيعابية اللاحقة، خاصة مع لجوء الوزارة إلى تسهيل أدوات التقييم وتخفيض معدلات الانتقال لإنقاذ الموسم الدراسي.

2. رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

شكل قطاع التعليم العالي أحد الفضاءات الأكثر استجابة للمتطلبات الرقمية؛ حيث سارعت الوزارة الوصية لإصدار المراسلة رقم 416 المؤرخة في 17 مارس 2020، والتي رسخت من خلالها مشروع "التعليم عبر الخط" كمنط معترف به قانوناً وبيداغوجياً، ملزمة الأسرة الجامعية بتسخير الموارد اللوجستية والبشرية لتعويض الدروس والمحاضرات والأعمال الموجهة والتطبيقية الحضورية بدعائم تفاعلية إلكترونية .

وقد تضمن هذا التحول الرقمي الجامعي عدة تدابير مرافقة:

الإنفتاح على المكتبات الرقمية: إتاحة الوصول والمطالعة الإلكترونية للمستودعات المعرفية والكتب، وفي مقدمتها منصة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية لدعم الطلبة الباحثين والمقبلين على التخرج .

المناقشات الافتراضية: السماح بإجراء مناقشات مذكرات الماستر وأطاريح الدكتوراه عبر تقنيات التحاضر المرئي عن بُعد.

اعتماد التعليم الهجين: مع تمديد الوضع الصحي، أقرت الوزارة نظام "التعليم المختلط أو الهجين" الذي يدمج بالتناوب بين المحاضرات الافتراضية والتعلم الحضور، مع جعل الحضور في الجامعة جوازياً إلا في الحالات التطبيقية والمخبرية

والورشات التي تستدعي الحضور الفعلي، ما لم يقدم الطالب مبرراً بوجود قوة القاهرة تقرها اللجنة الوبداغوجية صراحة، والتي حددت في الحالات التالية :

الإصابة بمرض أو الاستشفاء المؤكد بتقارير طبية رسمية .

التسخير أو الاستدعاء من قبل السلطات العمومية.

حالات الوفاة للأصول والفروع والأقارب (في حدود 3 أيام).

زواج المعني أو عطل الأمومة والأبوة القانونية .

الخضوع للحجر الصحي المبرر بسبب كوفيد-19 .

وجود موانع لوجستية القاهرة كتعليق وسائل النقل وغلق الحدود، أو قبول الإدارة لطلب العطلة الأكاديمية الاستثنائية لدواعي شخصية (أسبوع كحد أقصى قبل الامتحانات).

ثالثاً: معوقات البيئة الرقمية والتوجهات الإستراتيجية المستقبلية

1. التحديات والعقبات البنيوية للرقمنة

أظهرت الممارسة الميدانية أن تجربة التعليم الرقمي في الجزائر واجهت عقبات بنيوية معقدة نظراً لكون التجربة السابقة للجائحة كانت محتشمة ومقتصرة على تخصصات محدودة في طور الماستر ببعض الجامعات الكبرى. وعند فرض التعميم الفجائي والشامل للمنظومة الرقمية على كامل التراب الوطني كبديل للتعليم الوجاهي، برزت جملة من العوائق المادية والبشرية والقانونية :

النقص الحاد في الهياكل الأساسية والمعدات التقنية اللازمة لتشغيل الأرضيات الافتراضية .

ضعف وسوء تدفق شبكة الإنترنت، مما أعاق تحقيق مبدأ المساواة في التلقي بين مختلف الطلبة .

غياب التأهيل والتدريب الكافي للمورد البشري (الأساتذة والمشرفين) في هندسة البرمجيات والتعامل مع المنصات الرقمية .

الفراغ القانوني الذي يضبط المسؤوليات والعلاقات الوظيفية بين الفواعل والشركاء في نمط التعليم عن بُعد، مما ولّد نفوراً لدى بعض الأساتذة وتراجعاً في مستويات التفاعل والمشاركة النشطة من قبل التلاميذ والطلبة مقارنة بالتعليم الوجاهي التقليدي.

التوصيات والرؤى الاستراتيجية لترقية الجودة التعليمية بناءً على التحولات العميقة التي فرضتها الجائحة

لتفادي شبح "السنة البيضاء" وحماية المرفق التعليمي ، يغدو من الضروري تبني فلسفة "الاستشراف وسياسة التخطيط البعيد المدى" لإعادة الهندسة اللوجستية للمؤسسات التربوية والجامعية وترقية كفاءتها. ولتغطية العجز المسجل وتحقيق جودة التعليم المطلوبة، نقترح حزمة التوصيات التالية:

تحديث البنية التحتية: تزويد المدارس والجامعات بالمنشآت الأساسية لضمان تدفق عالٍ ومستقر لشبكة الإنترنت وتطوير برمجيات الاتصال .

تكريس مبدأ التكافؤ المعرفي: إتاحة المنصات التعليمية ومنابر العلم الافتراضية لكافة فئات الطلبة والتلاميذ على قدم المساواة دون تمييز مجالي أو اجتماعي.

تطوير المحتوى الرقمي: تيسير آليات الولوج للمكتبات والمستودعات الرقمية، وتحسين سبل الاطلاع الإلكتروني على المراجع العلمية والدوريات .

الاستثمار في المورد البشري: صياغة استراتيجيات تكوينية مستدامة لتطوير الكفاءة البيداغوجية والتكنولوجية للأساتذة والباحثين والمشرفين على إدارة التعليم الافتراضي. الترويج الإعلامي: تكثيف الحملات الدعائية والتوعوية للتعريف بوسائل ووسائل وآليات التعليم عن بُعد وغرس الثقافة الرقمية لدى الفاعلين لضمان التواصل الفعال

قائمة المراجع والمصادر:

- صحيح مسلم، السنة النبوية الصحيحة.
- دستور الجزائر لسنة 1963، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963.
- الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، الجريدة الرسمية العدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.
- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن الدستور الجزائري، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.
- النصوص القانونية:
- القانون رقم 03-14 المؤرخ في 25 أكتوبر 2003 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-09 المؤرخ في 13 أوت 2003 المعدل والمتمم للأمر 76-35 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 26 أكتوبر 2003.
- القانون رقم 04-08 المؤرخ في 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 04 الصادرة في 27 يناير 2008.
- الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، الجريدة الرسمية العدد 33، الصادرة في 23 أبريل 1976.
- الأمر 76-57 المؤرخ في 5 جويلية 1976 المتضمن الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية العدد 61 الصادرة في 30 جويلية 1976.
- المرسوم الرئاسي 89-67 المؤرخ في 16 ماي 1989، يتضمن مصادقة الجزائر على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إعلانات تفسيرية للمواد 1، 8، 13، 23، الجريدة الرسمية رقم 20 الصادرة في 17 ماي 1989.
- المرسوم 76-66 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المتعلق بالطابع الإجباري للتعليم الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 33، الصادرة في 23 أبريل 1976.

المرسوم 76-67 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بمجانية التربية والتكوين، الجريدة الرسمية العدد 33، الصادرة في 23 أفريل 1976.

المرسوم الرئاسي رقم 101-2000 المؤرخ في 09 ماي 2000 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 10 ماي 2000.

- المرسوم التنفيذي 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتضمن تدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادرة في 21 مارس 2020.

- المرسوم التنفيذي رقم 20-70 المتعلق بتحديد التدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد -19) ومكافحته، مؤرخ في 24 مارس، 2020، ج. ر.ج.ج، الصادرة 24 مارس، سنة 2020، عدد 16.

-قرار وزير التربية الوطنية رقم 26 المؤرخ في 30 ماي 2020 المتضمن إلغاء امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي دورة 2020.

- قرار رقم 055، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مؤرخ في 21 / 01 / 2021، يحدد الأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم البيداغوجي والتقييم وانتقال الطلبة في ظل فترة كوفيد -19، بعنوان السنة الجامعية 2020-2021.

الرسائل الجامعية

- عزوز سكين، الحريات العامة في النظام القانوني الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الجزائر 1، السنة الجامعية 2007/2008.

- إبراهيم هياق، اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر -أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجاً-، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة منتوري -قسنطينة-، السنة الجامعية 2010-2011.

المقالات

- مصطفى محسن، التربية وتحولات عصر العولمة، مدخل للنقد والاستشراف، مجلة عالم التربية، المغرب، عدد 17، العولمة وحوار الحضارات، 2007 (غير مصفح).

- سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، مجلة **les cahiers du Cread 03**، ص585.

وثائق أخرى:

- الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، القرار رقم 2200 ألف (د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ يوم 3 يناير 1976.

- منظمة الأمم المتحدة، موجز سياساتي التعليم أثناء جائحة كوفيد -19-ومابعدھا، 2020.

- وزارة التعليم العالي، بيان صحفي الخميس 12 مارس 2020.